



تركيا والتوازنات الإقليمية الجديدة بعد سقوط نظام الأسد

د. فراس محمد أحمد إلياس^١

مدرس/ كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل/ العراق.

firaselias@uomosul.edu.iq



الملخص

فوة البحث: يتناول البحث موقع تركيا ضمن التوازنات الإقليمية الجديدة التي تشكلت بعد سقوط نظام الأسد في كانون الأول ٢٠٢٤، بوصفه تحولاً استراتيجياً أعاد تشكيل مؤزین القوة والنفوذ في المشرق العربي، ونقل الصواع من مرحلة التنافس على بقاء النظام إلى مرحلة التنافس على بناء الدولة السورية الجديدة.

الهدف: يهدف البحث إلى تحليل انعكاسات التحولات السورية على الأمن القومي التركي، ورواسة أبعاد الدور التركي في ملفات الأمن والاقتصاد وإعادة الإعمار والعلاقات الإقليمية والدولية، فضلاً عن استشفاف مستقبل موقع تركيا في البيئة الإقليمية الجديدة.

المنهجية: اعتمد البحث المنهج التحليلي في دراسة المتغيرات الإقليمية المرتبطة بالمرحلة الانتقالية السورية، مع توظيف المنهج الاستشفافي في بناء السيناريوهات المستقبلية المتعلقة بمستقبل الدور التركي.

النتائج: توصل البحث إلى أن تركيا تعد من أبرز المستفيدين من التحولات التي أعقبت سقوط نظام الأسد، وأن مستقبل نفوذها في سوريا يرتبط بمدى نجاح عملية بناء الدولة السورية الجديدة، في حين تمثل المسألة الكردية وأمن الحدود وإعادة الإعمار والممرات التجارية أبرز محددات الدور التركي خلال المرحلة المقبلة.

الخلاصة: خلص البحث إلى أن سقوط نظام الأسد أسهم في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية في المشرق العربي، وأن تركيا مرشحة للاضطلاع بدور محوري في هذه البيئة الجديدة، إلا أن استدامة هذا الدور تبقى رهونة بمستويات الاستقرار داخل سوريا وطبيعة التفاعلات الإقليمية والدولية المصاحبة للمرحلة الانتقالية.

معلومات الأرشفة

الاستلام: ٢٠٢٦/٥/٥

المراجعة: ٢٠٢٦/٦/٢

القبول: ٢٠٢٦/٦/٢٥

النشر الإلكتروني: ٢٠٢٦/٧/١

المراسلة

فراس محمد أحمد إلياس

الكلمات المفتاحية

الدور الإقليمي التركي؛ سوريا الجديدة؛ مرحلة ما بعد الأسد؛ التوازن الإقليمي؛ الأمن القومي.

الاقتراس

إلياس، فراس. م. أ. (٢٠٢٦). تركيا والتوازنات الإقليمية الجديدة بعد سقوط نظام الأسد. مجلة دراسات إقليمية. ٢٠(٦٩): ٢٠٣-٢٣٠.

<https://doi.org/10.3389/rsj.v20i69.62907>





Turkey and the New Regional Balance after the Fall of the Assad Regime

Dr. Firas M. Ahmad Elias 

Lect. /College of Political Sciences/ University of Mosul/ Iraq.

firaselias@uomosul.edu.iq

Article Information

Received: 5/5/2026

Revised: 2/6/2026

Accepted: 25/6/2026

Published: 1/7/2026

Corresponding

Firas M. Ahmed Elias

Keywords

Turkey's Regional Role; New Syria; Post-Assad Era; Regional Balance; National Security.

Citation

Eliyas, F. M. A. (2026). Turkey and the New Regional Balance after the Fall of the Assad Regime. *Regional Studies Journal*. 20(69).203-230.

<https://doi.org/10.33899/rsj.v20i69.6290>

7

Abstract

Research Idea: This study examines Turkey's position within the emerging regional balance of power following the fall of the Assad regime in December 2024. This represents a major strategic shift that has reshaped power and influence in the Arab Mashreq and shifted regional competition from regime survival to new state-building in Syria.

Objective: The study analyzes the implications of Syrian transformations for Turkey's national security and examines its role in security, economic reconstruction, and regional and international relations, while also exploring possible future trajectories of Turkey's position in the evolving regional order.

Methodology: The study adopts an analytical approach to examine regional dynamics associated with Syria's transition and employs scenario-based foresight analysis to explore future trajectories of Turkey's role.

Results: The findings suggest that Turkey is among the main beneficiaries of post-Assad developments, and that its influence in Syria will depend on the success of state-building efforts. The Kurdish issue, border security, reconstruction processes, and trade corridors are identified as key determinants of Turkey's role in the coming period.

Conclusion: The study concludes that the fall of the Assad regime has contributed to reshaping the regional balance of power in the Arab Mashreq, positioning Turkey as a central actor in the emerging order. However, the sustainability of this role remains contingent on domestic stability in Syria and the evolving dynamics of regional and international interactions during the transitional phase.



© Authors, 2024, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)

أحدث سقوط نظام الأسد تحولاً بنوياً بالنظام الإقليمي في الشرق الأوسط، بعد أكثر من عقد من الصراع المسلح، الذي جعل سوريا ساحة تقاطع للمصالح الإقليمية والدولية. لم يكن هذا الحدث مجرد تغيير في رأس النظام، بل شكل نقطة فاصلة أنهت بنية سياسية امتدت لأكثر من خمسة عقود، وفتحت مرحلة انتقالية أعادت طرح أسئلة الدولة والشرعية والهوية السياسية، في ظل بيئة أمنية لا تزال هشّة وتوازنات إقليمية قيد التشكل.

في هذا السياق، برزت تركيا بوصفها الفاعل الإقليمي الأكثر ارتباطاً بالتحول السوري، بحكم الجوار الجغرافي، وطول الحدود المشتركة، والتداخل السكاني والاقتصادي، وارتباط الملف السوري مباشرة بأولويات أمنها القومي. فمع سقوط نظام الأسد، انتقلت المقاربة التركية من إدارة الصراع مع النظام إلى التعامل مع دولة جديدة يُعاد تأسيسها بعد سقوط هذا النظام، وهو انتقال يفرض إعادة تعريف مصادر التهديد، وأدوات النفوذ، وأشكال الشراكة الممكنة.

هدف البحث: يهدف البحث إلى تحليل انعكاسات التحولات السورية على الأمن القومي التركي، ودراسة أبعاد الدور التركي في ملفات الأمن والاقتصاد وإعادة الإعمار والعلاقات الإقليمية والدولية، فضلاً عن استشراف مستقبل موقع تركيا في البيئة الإقليمية الجديدة.

أهمية البحث: تتبع أهمية البحث من كونه يتناول مرحلة انتقالية جارية، لا حدثاً منتهياً. فسوريا ما بعد ٢٠٢٤ ليست دولة مستقرة بعد، بل كيان سياسي في طور إعادة البناء، ما يجعل تحليل موقع تركيا في هذه المرحلة ضرورياً لفهم التوازنات الإقليمية الجديدة. كما يكتسب البحث أهمية خاصة بسبب الترابط الوثيق بين التحول السياسي السوري وملفات الأمن التركي، واللاجئين، والتجارة الإقليمية، وإعادة الإعمار. **إشكالية البحث:** تتمحور إشكالية البحث حول تساؤل رئيس وهو: "كيف أعاد سقوط نظام الأسد تشكيل التوازنات الإقليمية، وما موقع تركيا في معادلة ما بعد عام ٢٠٢٤؟" ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية، تتمثل في: ما طبيعة إعادة توزيع النفوذ الإقليمي والدولي في سوريا الجديدة؟ وكيف انعكس هذا التحول على مفهوم الأمن القومي التركي وأولوياته؟ وما حدود الدور التركي في عملية إعادة الإعمار وصياغة الترتيبات الاقتصادية؟ وأخيراً، ما السيناريوهات المحتملة لمسار التوازنات الإقليمية في المرحلة المقبلة؟.

فرضية البحث: يفترض البحث أن سقوط نظام الأسد أتاح لتركيا فرصة لتعزيز موقعها الإقليمي عبر أدوات أمنية واقتصادية وسياسية، إلا أن تحويل هذه الفرصة إلى مكسب استراتيجي مستدام يتوقف على نجاح عملية بناء الدولة السورية الجديدة، وقدرة تركيا على إدارة شبكة علاقاتها الإقليمية والدولية بمرونة وبراعة.

منهج البحث: يعتمد البحث المنهج التحليلي في إطار نظريات توازن القوى والأمن الإقليمي المركب، فضلاً عن المنهج الاحتمالي المشروط في تحديد مستقبل التوازنات الإقليمية الجديدة في الشرق الأوسط. **هيكلية البحث:** قسم البحث إلى خمسة مباحث رئيسية، إلى جانب المقدمة والخاتمة والاستنتاجات. يتناول المبحث الأول؛ تحولات البيئة الإقليمية بعد سقوط نظام الأسد، بينما يبحث المبحث الثاني؛ في الأبعاد الأمنية للسياسة التركية في هذه المرحلة. ويركز المبحث الثالث؛ على الأبعاد الاقتصادية وملف إعادة الإعمار، في حين يناقش المبحث الرابع؛ العلاقات التركية مع القوى الإقليمية والدولية. أما المبحث الخامس؛ فيستعرض السيناريوهات المستقبلية للتوازنات الإقليمية.

المبحث الأول

البيئة الإقليمية الجديدة وفرص إعادة توزيع النفوذ

شكل سقوط نظام الأسد نقطة تحول أساسية في معادلة القوة بالشرق العربي، بعد أكثر من عقد من الصراع المسلح والتحالفات الإقليمية المتقلبة. وقد أسفر هذا التحول عن إعادة ترتيب مواقع اللاعبين التقليديين، وتحول أولويات القوى الإقليمية والدولية، وأحاطته مجموعة من التحديات الداخلية التي امتدت آثارها خارج الحدود السورية.

أولاً: تراجع النفوذ الإيراني وإعادة توزيع النفوذ

شكلت إيران أحد أبرز الداعمين لنظام الأسد منذ اندلاع الصراع في سوريا عام ٢٠١١، إذ وفرت له دعماً عسكرياً مباشراً عبر المستشارين، ودعماً لوجستياً واستخباراتياً، إضافة إلى شبكات تمويل وتسليح لحلفائه المحليين. وقد مكن هذا الدعم طهران من ترسيخ نفوذ عميق داخل بعض المؤسسات الأمنية والعسكرية السورية (Smyth, 2024, 12). فضلاً عن بناء شبكة علاقات مع فاعلين محليين عززت حضورها طويل الأمد في سوريا (Mansour, 2025, 20).

غير أن سقوط النظام في كانون الأول ٢٠٢٤ أحدث قطيعة بنيوية في هذا المسار. فبانهيار القيادة المركزية التي شكلت المظلة السياسية للنفوذ الإيراني، فقدت طهران نقطة الارتكاز الأساسية التي كانت تتيح لها التأثير المباشر في صنع القرار السوري (International Crisis Group, 2026, 8). كما أن الخسائر التي مُني بها حلفاؤها المحليون، سواء على مستوى البنية القيادية أو القدرة التنظيمية، أسهمت في إضعاف قدرتها على إعادة إنتاج النفوذ بالوتيرة السابقة (Alfoneh, 2025, 29).

فضلاً عن ذلك، واجهت إيران تحدياً مزدوجاً في مرحلة ما بعد السقوط: فمن جهة، وجدت نفسها أمام سلطة انتقالية لا ترتبط بها بعلاقات تحالف عضوي، ومن جهة أخرى، برزت حساسية داخلية سورية متزايدة تجاه أي حضور خارجي يُنظر إليه بوصفه امتداداً لمرحلة الصراع السابقة. هذا الواقع قلص هامش

المنافسة الإيرانية، ودفعها إلى الانتقال من نمط النفوذ المؤسسي المباشر إلى محاولات التأثير غير المباشر عبر قنوات سياسية أو شبكات محلية محدودة (9, Khatib, 2025).

وقد أسفر هذا التراجع النسبي عن بروز فراغ استراتيجي في بعض المناطق والملفات التي كانت إيران تمارس فيها دوراً فاعلاً، سواء على مستوى إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية أو إدارة بعض الترتيبات الميدانية. هذا الفراغ جذب فاعلين إقليميين آخرين إلى محاولة توسيع أدوارهم، وفي مقدمتهم تركيا، إضافة إلى قوى عربية ودولية رأت في التحول السوري فرصة لإعادة ضبط ميزان النفوذ في المشرق العربي (40, Gerges, 2025).

ومع ذلك، لا يعني تراجع النفوذ الإيراني؛ انسحابه الكامل من المشهد السوري، إذ تظل لدى طهران أدوات محتملة للحفاظ على حضور محدود، سواء عبر علاقات اقتصادية، أو عبر شبكات اجتماعية وسياسية متبقية. إلا أن موقعها بعد ٢٠٢٤ بات أقرب إلى موقع الفاعل الساعي لاستعادة موطئ قدم في بيئة سياسية جديدة، بدل كونه شريكاً بنوياً في مركز السلطة كما كان الحال قبل سقوط النظام (Dalay, 2025, 23).

ثانياً: صعود الدور التركي في سوريا الجديدة

أفضى سقوط نظام الأسد إلى إعادة تشكيل موازين القوى في سوريا، وفتح المجال أمام فاعلين إقليميين لإعادة التوضع. وفي هذا السياق، برزت تركيا بوصفها الفاعل الأكثر جاهزية للاستثمار في التحول الجديد، مستندة إلى علاقاتها السياسية والعسكرية السابقة مع قوى المعارضة السورية، وإلى حضورها الميداني والإداري في مناطق شمال سوريا خلال سنوات النزاع (15, Çağaptay, 2025).

فور سقوط نظام الأسد تبنت أنقرة خطاباً داعماً لوحدة الأراضي السورية وضرورة إنجاح المرحلة الانتقالية، مؤكدة رفضها لأي مسارات تفكيك أو تقسيم الدولة السورية (31, Yeşiltaş, 2026). وقد شكل هذا الموقف عنصر طمأننة مزدوج: من جهة للحكومة الانتقالية الجديدة، ومن جهة أخرى للمحيط الإقليمي والدولي الذي كان يتوجس من احتمالات الفراغ أو التفكك. وفي الوقت ذاته، حرصت تركيا على تثبيت موقعها داخل العملية السياسية الناشئة، سواء عبر الدعم الدبلوماسي أو عبر قنوات التنسيق المباشر مع الحكومة الانتقالية السورية (32, Heydemann, 2025).

تجلى هذا الدور أيضاً في البعد العملي؛ إذ ساهمت تركيا في دعم مؤسسات المرحلة الانتقالية من خلال برامج تدريب أمني وعسكري، وتقديم خبرات إدارية وخدمية، إضافة إلى الانخراط المبكر في مشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية في بعض المناطق (10, UNHCR, 2025). وقد منحها ذلك موقع الشريك الميداني الأكثر حضوراً في عملية إعادة بناء الدولة، مقارنة ببقية الفاعلين الإقليميين.

وعلى صعيد ملف اللاجئين، شكل سقوط نظام الأسد فرصة لإعادة طرح مسألة العودة الطوعية للاجئين السوريين في تركيا ضمن إطار سياسي جديد. فقد عملت أنقرة على تسريع برامج العودة التدريجية إلى مناطق وُصفت بأنها "آمنة ومستقرة نسبياً"، بالتوازي مع تفاهات سياسية واقتصادية مع الوضع الجديد في سوريا لضمان الحد الأدنى من الخدمات والبنية الأساسية للعائدين. وبذلك أصبح ملف اللاجئين جزءاً من مقاربة شاملة تربط بين الاستقرار الأمني والتنمية الاقتصادية (UNDP, 2025, 35).

ويمكن القول بأن النفوذ التركي داخل سوريا تعزز بصورة ملحوظة مقارنة بالنفوذ الإيراني الذي تراجع بعد سقوط نظام الأسد، خاصة في مجالات التدريب الأمني، وإعادة هيكلة بعض المؤسسات، وتشغيل التجارة والممرات البرية. كما اتسع التعاون التركي - السوري في مجالات الطاقة، وإعادة الإعمار، وإدارة المعابر الحدودية، بما يعكس انتقال العلاقة من منطق الدعم السياسي إلى منطق الشراكة الوظيفية.

غير أن هذا الصعود لم يخلُ من تحديات؛ إذ يتطلب الحفاظ على هذا الدور إدارة دقيقة للتوازنات الداخلية السورية، وتجنب الانزلاق إلى صورة الهيمنة أو الوصاية (U.S. Department of Defense, 2026, 6). لذلك سعت أنقرة إلى تقديم حضورها ضمن إطار دعم الدولة السورية الجديدة، لا كبديل عنها، وهو ما يعكس إدراكاً بأن النفوذ المستدام في مرحلة ما بعد الصراعات يقوم على الشراكة المؤسسية لا على التفوق الأحادي.

ثالثاً: التنافس الدولي على ترتيبات ما بعد الأسد

أعاد سقوط نظام الأسد صياغة موقع سوريا في الحسابات الدولية، إذ لم تعد الساحة السورية تُدار ضمن معادلة "حماية نظام حليف" أو "إسقاط نظام قائم"، بل ضمن منطق جديد يتمحور حول تثبيت الدولة الجديدة ومنع الانهيار الشامل. هذا التحول فرض على القوى الكبرى إعادة تقييم أولوياتها، وأعاد ترتيب شبكة التفاعلات الإقليمية والدولية المحيطة بسوريا (Trenin, 2025, 24).

في هذا السياق، عززت الولايات المتحدة تفاعلها مع الحكومة الانتقالية الجديدة، ليس بوصفها شريكاً سياسياً كاملاً، بل باعتبارها سلطة أمر واقع مسؤولة عن إدارة مرحلة حساسة. وتمحور الانخراط الأمريكي حول محورين رئيسيين: استمرار التعاون في مكافحة التنظيمات المتطرفة، وفي مقدمتها تنظيم "داعش"، وضمان عدم تحول المرحلة الانتقالية إلى فراغ أمني يعيد إنتاج بيئة عدم الاستقرار. وبذلك انتقلت واشنطن من دعم قوى محلية محددة ضمن سياق الصراع، إلى محاولة صياغة ترتيبات أمنية أوسع تُبقي على قدرتها على التأثير دون انخراط عسكري واسع النطاق. غير أن هذا التوجه ظل محكوماً بحسابات أوسع تتعلق بأولويات السياسة الخارجية الأمريكية عالمياً، وبمستوى الاستقرار الفعلي على الأرض السورية (Trenin, 2025, 12).

أما روسيا، فقد وجدت نفسها أمام واقع استراتيجي مغاير. فبعد أن كانت الداعم العسكري والسياسي الأبرز لنظام الأسد، فقدت الركيزة التي استندت إليها لتعزيز حضورها في شرق المتوسط. ومع ذلك، لم يكن الخيار الروسي هو الانسحاب الكامل، بل إعادة التوضع؛ إذ سعت روسيا للحفاظ على مصالحها الأمنية والاقتصادية، من خلال الانخراط في قنوات اتصال مع الحكومة الانتقالية، ومحاولة تثبيت حد أدنى من الحضور العسكري أو السياسي الذي يضمن استمرار نفوذها في المعادلة الإقليمية. ويمكن القول إن الدور الروسي انتقل من موقع "الضامن للنظام" إلى موقع "الفاعل الباحث عن إعادة تعريف دوره في بيئة سياسية جديدة لا تتحكم بها بالكامل" (World Bank, 2026, 55).

في المقابل، ركزت القوى الأوروبية على البعد السياسي-الإنساني للمرحلة الانتقالية. فقد ربط الاتحاد الأوروبي انخراطه في إعادة الإعمار ودعم الاقتصاد السوري بمدى تقدم العملية السياسية، واحترام معايير الشمول والاستقرار القائمة على العدالة الانتقالية المؤدية للاستقرار الاجتماعي (CSIS, 2025, 65). كما ظل ملف الهجرة حافزاً رئيسياً للموقف الأوروبي، إذ إن استقرار سوريا يُنظر إليه بوصفه شرطاً لتقليل تدفقات اللجوء ومنع أزمات إنسانية جديدة. ومن ثم، سعت العواصم الأوروبية إلى دعم الانتقال السياسي عبر أدوات دبلوماسية وتنموية، مع الإبقاء على مقاربة مشروطة تجاه التمويل واسع النطاق (Lynch, 2025, 79).

غير أن العامل الدولي في سوريا بعد ٢٠٢٤ بقي معقداً ومتشابكاً. فالتوازن بين مكافحة الإرهاب، وتأمين طرق الطاقة والتجارة في شرق المتوسط، ومنع عودة الصراع واسع النطاق، خلق شبكة من المصالح المتقاطعة. وقد أفضى ذلك إلى بروز أشكال من التعاون العسكري والأمني المتعدد الأطراف، خصوصاً في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية ومراقبة تحركات التنظيمات المتطرفة (Hinnebusch, 2025, 24). وهو ما تأكد في قبول سوريا كعضو في التحالف الدولي ضد "داعش" في شباط ٢٠٢٦.

يمكن القول إن الترتيبات الدولية في سوريا الجديدة لا تقوم على هيمنة قوة واحدة، بل على تفاعل مرن بين عدة قوى تسعى إلى حماية مصالحها ضمن سقف يمنع الانهيار الشامل. وهذا الواقع يعكس انتقال سوريا من ساحة صراع مفتوح بين المحاور إلى مساحة إدارة توازنات دقيقة، تتقاطع فيها حسابات الأمن والاستقرار والطاقة والنفوذ، وهو ما يؤثر بدوره في موقع تركيا ضمن هذه المعادلة الإقليمية المتجددة.

المبحث الثاني

أولويات الأمن القومي التركي بعد ٢٠٢٤

أعاد سقوط نظام الأسد في سوريا صياغة البيئة الأمنية المحيطة بتركيا بصورة جوهرية. فبعد أكثر من عقد كانت فيه تركيا تتعامل مع نظام مركزي ضعيف مدعوم من قوى خارجية، وجدت نفسها أمام واقع جديد يتمثل في سلطة انتقالية تسعى لتثبيت شرعيتها، ومشهد أمني لا يزال هشاً، وفواعل مسلحة تحتاج إلى إعادة دمج مؤسسي (Pierini, 2024, 25). ومن ثم، لم ينته البعد الأمني بسقوط نظام الأسد، بل دخل مرحلة أكثر تعقيداً تتطلب إدارة دقيقة للمخاطر (Aydıntaşbaş, 2025, 9).

أولاً: إعادة تعريف التهديدات الحدودية

أدى انهيار البنية الأمنية لنظام الأسد في سوريا إلى دخول البلاد مرحلة انتقالية اتسمت بسيولة أمنية واضحة، لا سيما في المناطق الشمالية المتاخمة للحدود مع تركيا (International Crisis Group, 2026, 6). فمع تفكك بعض الأجهزة المركزية وإعادة تشكيل أخرى تحت إشراف الحكومة الانتقالية، برز فراغ نسبي في منظومة الضبط الحدودي، ترافق مع تحديات تتعلق بدمج الفصائل المسلحة ضمن هيكل عسكري موحد (Stein, 2025, 16). وعلى الرغم من سعي الحكومة الانتقالية إلى إعادة توحيد الأجهزة العسكرية والأمنية، فإن عملية الدمج بقيت معقدة، بسبب التباينات التنظيمية والولاءات السابقة وتفاوت مستويات الانضباط المؤسسي. وتحديداً بين قوات سوريا الديمقراطية "قسد" ودمشق (Hokayem, 2024, 200).

في هذا السياق، تغير تعريف التهديد في المقاربة التركية جذرياً. فبعد أن كان التحدي يتمثل في التعامل مع نظام سياسي تعتبره أنقرة خصماً أو مصدر توتر، أصبح التحدي يتمحور حول إدارة حدود طويلة مع دولة قيد إعادة البناء المؤسسي (Gause, 2025, 90). ولم يعد مصدر القلق هو قرار مركزي معادٍ صادر من دمشق، بل احتمال ضعف السيطرة المركزية على الشريط الحدودي، بما قد يسمح بظهور فراغات أمنية مؤقتة أو مستمرة. تستغلها "قسد" في ترسيخ وجودها السياسي والإداري بعيداً عن تأثير دمشق. رغم إن هذا الواقع تغير بعد نجاح دمشق في استعادة السيطرة على مدن الرقة ودير الزور ومركز الحسكة في مطلع كانون الثاني ٢٠٢٦، ولكن التداخيات لا تزال مستمرة بسبب تعقد مسارات الحل السياسي بين "قسد" ودمشق.

كما أن استمرار وجود قوى مسلحة ذات توجهات مستقلة، أو غير مندمجة بالكامل ضمن المؤسسة العسكرية الجديدة، خلق مخاوف من تعدد مراكز القرار الأمني في المناطق الحدودية. فالتعدد غير المنظم

للفواعل المسلحة قد يؤدي إلى احتكاكات محلية، أو إلى تحركات غير منسقة تؤثر في استقرار الحدود، حتى وإن لم تكن موجهة مباشرة ضد تركيا (20, 23 Dalay, 2025).
ويضاف إلى ذلك خطر إعادة تشكل تنظيمات متطرفة تستفيد من المرحلة الانتقالية مثل "داعش".
فالتجارب المقارنة تشير إلى أن فترات التحول السياسي غالباً ما تتيح هامشاً لحركات عابرة للحدود لإعادة تنظيم صفوفها، مستفيدة من الثغرات المؤسسية. ومن ثم، باتت أنقرة تنظر إلى الاستقرار المؤسسي في الشمال السوري بوصفه خط الدفاع الأول عن أمنها الداخلي، لا مجرد مسألة خارجية (Çağaptay, 2024, 150).

هكذا انتقلت المقاربة التركية من منطق "إدارة صراع مع نظام" إلى منطق أكثر تعقيداً يقوم على "إدارة استقرار حدودي مع دولة قيد إعادة البناء". وهذا التحول يفرض توازناً دقيقاً بين دعم قيام مؤسسات سورية قادرة على ضبط الحدود، وبين الاحتفاظ بأدوات ردع احتياطية تحسباً لأي انتكاس أمني. وبذلك أصبح الأمن الحدودي التركي مرتبطاً عضوياً بنجاح عملية الانتقال السياسي في سوريا، لا بمجرد تغيير القيادة في دمشق.

ثانياً: المسألة الكردية وتحديات الأمن القومي التركي

تظل المسألة الكردية العنصر الأكثر حساسية في الحسابات الأمنية لتركيا، ليس فقط بسبب الامتداد الجغرافي للمكون الكردي عبر الحدود، بل أيضاً بسبب التداخل التاريخي بين الملف السوري والملف الكردي الداخلي التركي (35, 2025, Yeşiltaş, M., & Kardaş). ومع سقوط نظام الأسد انتقلت القضية من إطار صراع مع سلطة مركزية إلى إطار تفاوض على شكل الدولة الجديدة وطبيعة بنيتها الإدارية والأمنية (Heydemann, 2025, 44).

فقد برزت الحاجة بعد ٢٠٢٤ إلى إعادة دمج القوى الكردية ضمن الإطار الوطني السوري الجديد، سواء عبر إدماجها في مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية، أو عبر إعادة صياغة العلاقة بين المركز والمناطق ذات الغالبية الكردية في إطار لامركزي. غير أن طبيعة هذا الدمج، وحدود الصلاحيات المحلية، وشكل الإدارة الذاتية الممكنة، تحولت إلى محور تفاوض داخلي سوري، وإلى ملف ذي أبعاد إقليمية في آنٍ واحد.

بالنسبة لتركيا، لم يكن التحدي مرتبطاً بمجرد وجود تمثيل سياسي كردي في سوريا، بل بحدود هذا التمثيل ومرجعياته الأمنية. وقد تمحورت المقاربة التركية حول ثلاث أولويات استراتيجية مترابطة (UNHCR, 2025, 55):

الأولى في منع قيام كيان ذي طابع انفصالي أو شبه دولتي على حدودها الجنوبية، يُنظر إليه في أنقرة بوصفه سابقة قد تؤثر في التوازنات الداخلية التركية.

الثانية في ضمان تفكيك أو إعادة هيكلة البنى العسكرية المرتبطة بحزب العمال الكردستاني، بحيث لا تبقى قوى مسلحة عابرة للحدود خارج إطار الدولة السورية الجديدة.

الثالثة فتتمحور في دعم صيغة حكم محلي أو لامركزية إدارية لا تمس بوحدة الأراضي السورية، ولا تؤسس لواقع سياسي- أمني مستقل فعلياً عن المركز.

وهنا يبرز التعقيد الاستراتيجي: فتركيا تسعى للتأثير في صياغة النظام الإداري والسياسي الجديد في سوريا بما يراعي حساسياتها الأمنية، لكنها في الوقت ذاته حريصة على تجنب صدام مباشر مع الحكومة الانتقالية أو الظهور بمظهر الطرف الذي يعرقل مسار التسوية الداخلية. لذلك تميل تركيا إلى الجمع بين أدوات الضغط غير المباشر (الدبلوماسية، التنسيق الأمني، الحضور الحدودي) وأدوات الحوار السياسي.

كما أن الملف الكردي بعد ٢٠٢٤ لم يعد محصوراً في العلاقة الثنائية بين أنقرة ودمشق، بل أصبح جزءاً من شبكة أوسع من التفاعلات تشمل قوى إقليمية ودولية ترى في شكل اللامركزية السورية مؤشراً على مستقبل الاستقرار في البلاد (Kirişci, 2024, 103). كما هو الحال في الدور الذي يلعبه إقليم كردستان العراق في الملف السوري - الكردي، سواءً على مستوى البعد الاجتماعي والسياسي والأمني والاقتصادي، ومن ثم، فإن التحدي التركي لا يكمن فقط في منع سيناريوهات تراها مهددة، بل أيضاً في المساهمة في إنتاج صيغة توازن تدمج المكون الكردي ضمن الدولة السورية الجديدة دون أن تتحول إلى مصدر توتر إقليمي دائم (U.S. Department of Defense, 2026, 13). ويمكن القول إن المسألة الكردية في مرحلة ما بعد ٢٠٢٤ أصبحت اختباراً حقيقياً لقدرة تركيا على الموازنة بين مقتضيات أمنها القومي ومتطلبات الاستقرار السوري الشامل، في بيئة سياسية لم تستقر قواعدها النهائية بعد.

ثالثاً: الوجود العسكري التركي وإعادة التموضع الاستراتيجي

خلال سنوات الصراع في سوريا، رسخت تركيا وجوداً عسكرياً في عدد من المناطق الشمالية، في إطار عمليات هدفت إلى تحييد تهديدات أمنية مباشرة ومنع تشكل كيانات مسلحة تعتبرها أنقرة خطأً أحمر استراتيجياً. وقد ارتبط هذا الوجود بسياق صراعي واضح، إذ كانت تركيا تتعامل مع نظام قائم، ومع فواعل مسلحة متعددة، ضمن بيئة حرب مفتوحة (Trenin, 2025, 27).

غير أن سقوط نظام الأسد غير الإطار المرجعي لهذا الوجود. فمع تشكل حكومة انتقالية جديدة في دمشق، لم يعد الحضور العسكري التركي يُبرر بذات الحجج السابقة، وأصبح موضع مراجعة استراتيجية داخل أنقرة. فقد وجدت تركيا نفسها أمام معادلة دقيقة: فالانسحاب السريع وغير المنظم قد يخلق فراغاً أمنياً في مناطق حساسة، ما قد يسمح بعودة نشاط جماعات متطرفة أو بروز قوى مسلحة غير منضبطة. وفي المقابل، فإن الإبقاء على وجود عسكري طويل الأمد دون توافق سياسي واضح قد يُفسر على أنه مساس بسيادة الدولة السورية الجديدة، ويضع أنقرة في موقع حرج إقليمياً ودولياً (European Commission, 2025, 15).

في ضوء هذه المعادلة، اتجهت السياسة التركية نحو ما يمكن تسميته بـ"إعادة التموضع المشروط" (World Bank, 2026, 64). ويقوم هذا النهج على ربط أي تقليص للوجود العسكري بمدى قدرة المؤسسات الأمنية السورية الجديدة على ضبط الحدود، ومكافحة التنظيمات المتطرفة، واحتكار استخدام القوة في المناطق الشمالية. بمعنى آخر، لم يعد الهدف التركي هو إدارة مناطق نفوذ دائمة، بل ضمان انتقال تدريجي للمهام الأمنية إلى سلطة سورية قادرة على تحمل المسؤولية.

ويعكس هذا التوجه إدراكاً بأن الوجود العسكري لا يمكن أن يكون بديلاً طويل الأمد عن مؤسسات دولة مستقرة. كما أنه يُظهر محاولة تركية للموازنة بين مقتضيات الأمن القومي والحفاظ على علاقات طبيعية مع دمشق الجديدة. فإعادة التموضع ليست انسحاباً كاملاً، ولا تثبيتاً دائماً، بل عملية انتقال مدروسة تُدار وفق تطور القدرات الأمنية السورية ودرجة الاستقرار الفعلي على الأرض.

وعليه، إن مرحلة ما بعد ٢٠٢٤ دفعت تركيا إلى إعادة تعريف وظيفة وجودها العسكري في سوريا: من أداة مواجهة مباشرة ضمن سياق حرب، إلى أداة ردع انتقالية هدفها دعم الاستقرار ومنع الانزلاق إلى فراغ أمني قد تكون كلفته أعلى من كلفة البقاء المؤقت.

رابعاً: مكافحة الإرهاب والعقيدة الأمنية التركية الجديدة

مثلت مرحلة ما بعد ٢٠٢٤ بيئة انتقالية حساسة أمنياً في سوريا، إذ ترافق سقوط نظام الأسد مع إعادة هيكلة واسعة لمؤسسات الدولة العسكرية والأمنية. وفي مثل هذه المراحل، تزداد احتمالات ظهور فراغات مؤسسية تستفيد منها خلايا متطرفة لإعادة تنظيم صفوفها أو توسيع نطاق نشاطها. ومن ثم، برز

خطر إعادة تشكل تنظيمات عابرة للحدود بوصفه أحد أبرز التحديات الأمنية في المرحلة الانتقالية (Tol, 2025, 11).

بالنسبة لتركيا، لم يكن هذا التهديد نظرياً، بل مرتبطاً مباشرة بأمنها الداخلي وحدودها الجنوبية. فالتنظيمات المتطرفة في سوريا لطالما امتلكت قدرة على التحرك عبر شبكات عابرة للحدود، مستفيدة من هشاشة الضبط الأمني. ومع دخول سوريا مرحلة إعادة البناء، رأت أنقرة أن أي تراخ في مكافحة هذه التنظيمات قد يؤدي إلى إعادة إنتاج بيئة عدم الاستقرار التي عانت منها المنطقة خلال العقد الماضي. في هذا السياق، برز التعاون الأمني بين أنقرة ودمشق كأحد أعمدة الاستقرار. فقد شمل هذا التعاون تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتنسيق الإجراءات الحدودية، والعمل المشترك لمنع تشكل ملاذات آمنة جديدة. كما شهدت المرحلة ذاتها أشكالاً من التنسيق المحدود مع أطراف دولية معنية بمكافحة الإرهاب، في إطار منع عودة التنظيمات التي قد تستغل حالة التحول السياسي (International Crisis Group, 2026, 260).

وأعدت تركيا في هذه المرحلة التأكيد على مبدأ "الأمن الوقائي"، الذي يقوم على التدخل المبكر وعمليات الاستخبارات الاستباقية، بدل الاكتفاء برد الفعل بعد وقوع الهجمات. ويعكس هذا النهج انتقال العقيدة الأمنية التركية من نمط المواجهة العسكرية واسعة النطاق إلى نمط أكثر تركيزاً على الضبط الوقائي، وتعزيز القدرات الاستخباراتية، والعمل عبر قنوات التنسيق الثنائية والمتعددة الأطراف (Gunter, 2024, 139).

وبذلك، أصبحت مكافحة الإرهاب في مرحلة ما بعد سقوط نظام الأسد جزءاً لا يتجزأ من عملية بناء الدولة السورية نفسها. فكلما نجحت الدولة السورية الجديدة في توحيد مؤسساتها الأمنية وفرض سيطرة فعالة على أراضيها، تقلصت المساحة المتاحة للتنظيمات المتطرفة، وانخفضت كلفة الأمن على تركيا وجوارها الإقليمي. ومن ثم، فإن مكافحة الإرهاب لم تعد مجرد مهمة أمنية منفصلة، بل مؤشراً على نجاح أو تعثر الانتقال السياسي بأكمله.

المبحث الثالث

إعادة الإعمار والاقتصاد السياسي للنفوذ التركي

أطلق سقوط نظام الأسد مرحلة انتقالية لم تكن سياسية وأمنية فقط، بل اقتصادية بالدرجة نفسها، لأن سؤال "من يحكم سوريا؟" (UNDP, 2025, 33). تزامن فوراً مع سؤال "كيف تُدار مواردها وتُعاد بناء مؤسساتها وبنائها التحتية؟". ومع تشكل ترتيبات الحكم الانتقالي بقيادة الرئيس (أحمد الشرع) وتشكيل حكومة انتقالية في آذار ٢٠٢٥، بات الاقتصاد أحد ميادين تثبيت الشرعية الداخلية وفتح قنوات الاعتراف الخارجي، وفي الوقت ذاته أصبح ساحة تنافس / تعاون بين الفاعلين الإقليميين، وفي مقدمتهم تركيا (Heydemann, 2025, 30).

ضمن هذا الواقع، لم تعد مقارنة أنقرة لملف "الإعمار" خطاباً احتمالياً كما كان قبل ٢٠٢٤، بل تحولت إلى ملف عملي مرتبط بإعادة تشغيل طرق التجارة، وتوسيع النفوذ عبر الشركات والبنى الخدمية، وربط الاستقرار الأمني بمرود اقتصادي يخفف الضغط الداخلي التركي، خصوصاً في ملف اللاجئين (Pierini, 2024, 26).

أولاً: إعادة الإعمار كأداة نفوذ

تتظر تركيا إلى مرحلة إعادة الإعمار في سوريا بعد سقوط نظام الأسد بوصفها لحظة استراتيجية تتجاوز البعد الاقتصادي الصرف، لتتحول إلى أداة لإعادة صياغة النفوذ الإقليمي. إعادة الإعمار تمثل من جهة، فرصة لفتح سوق واسعة أمام الشركات التركية في مجالات المقاولات والبنية التحتية والطاقة والخدمات، خاصة في ظل القرب الجغرافي وانخفاض كلفة النقل والخبرة المتراكمة لدى القطاع الخاص التركي في مشاريع البناء السريع وإعادة التأهيل (Dalay, 2024, 20).

ومن جهة أخرى، تمثل إعادة الإعمار وسيلة لإنتاج نمط من "الاعتماد المتبادل" بين تركيا وسوريا الجديدة. فكلما ارتبطت عملية إعادة بناء الطرق والمستشفيات وشبكات الكهرباء والموانئ بشركات تركية أو بتمويل وتسهيلات تركية، تعززت شبكة مصالح متداخلة يصعب فكها سياسياً، ما يمنح تركيا نفوذاً طويلاً الأمد أقل كلفة من الانخراط العسكري المباشر. وبهذا المعنى، يتحول الاقتصاد إلى أداة استقرار ونفوذ في آنٍ واحد (Kirişci, 2024, 109).

يتعزز هذا المنطق لأن الحكومة الانتقالية نفسها بحاجة إلى إنجازات اقتصادية ملموسة خلال فترة قصيرة لتعزيز شرعيتها الداخلية. فنجاح أي سلطة انتقالية لا يقاس فقط بقدرتها على إدارة العملية السياسية، بل أيضاً بقدرتها على تحسين الظروف المعيشية، وخلق فرص عمل، وإعادة تشغيل الخدمات الأساسية.

ومن ثم، فإن التعاون الاقتصادي مع تركيا يوفر للحكومة الجديدة مورداً عملياً لتحقيق "شرعية الإنجاز"، وهو عنصر حاسم لتقليل احتمالات التفكك أو عودة العنف (Hinnebusch, 2024, 215).

غير أن هذه الرفعة الاقتصادية تظل مشروطة بعاملين حاسمين. العامل الأول هو درجة الاستقرار الميداني، خاصة في الشمال والشرق السوري، إذ ترتبط مشاريع الإعمار ببيئة أمنية مستقرة تسمح بحماية الاستثمارات وضمان استمراريتها. والعامل الثاني هو قابلية التمويل الدولي، سواء عبر تخفيف قيود أو عبر ترتيبات دعم إنساني وتموي مرتبطة بمسار الانتقال السياسي. فحجم الدمار في سوريا يتجاوز قدرة أي دولة منفردة على تحمله، ما يجعل انخراط المؤسسات الدولية والجهات المانحة شرطاً جوهرياً لنجاح العملية. يمكن القول بأن المرحلة الانتقالية ما تزال محل نقاش وجدل، وأن بعض مظاهر العنف وعدم الاستقرار لا تزال مستمرة، وهو ما يعني أن الإعمار يجري في بيئة غير مكتملة الاستقرار المؤسسي. وهذا الواقع يفرض على تركيا موازنة دقيقة بين الرغبة في التوسع الاقتصادي السريع وبين إدارة المخاطر السياسية والأمنية، بما يحول دون تحول الإعمار إلى استثمار عالي المخاطر في بيئة انتقالية غير مستقرة بالكامل (World Bank, 2026, 55).

وبالتالي، فإن إعادة الإعمار في المرحلة الراهنة ليست مجرد نشاط اقتصادي، بل مسار استراتيجي تتقاطع فيه الاقتصاد بالسياسة والأمن، ويشكل أحد أهم أدوات تركيا في تثبيت موقعها داخل التوازنات الإقليمية الجديدة.

ثانياً: الممرات التجارية والربط الإقليمي

من أبرز التحولات الاقتصادية الملموسة بعد سقوط نظام الأسد هو عودة الحديث العملي عن إحياء الممرات البرية التي تعيد ربط تركيا عبر سوريا بالأردن ومنها إلى دول الخليج. فهذا التطور لا يمثل مجرد تعديل في مسار شحن أو خيار لوجستي بديل، بل يعكس تحولاً في هندسة الاقتصاد الإقليمي وإعادة تفعيل الدور الجيو اقتصادي لسوريا بوصفها حلقة وصل بين الأناضول والشرق والخليج (European Bank for Reconstruction and Development, 2025, 43).

خلال سنوات الصراع، تعطلت هذه الوظيفة الجغرافية، واضطرت الشركات التركية إلى الاعتماد على طرق بحرية أطول وأكثر كلفة، أو مسارات برية بديلة عبر دول أخرى. أما بعد ٢٠٢٤، فقد عاد مسار "العبور السوري" إلى الواجهة باعتباره خياراً استراتيجياً يقلل زمن النقل وكلفته، ويعزز تنافسية الصادرات التركية في أسواق الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، أشار مسؤولون أتراك إلى أن ممر التجارة البري عبر سوريا نحو الأردن ودول الخليج يُتوقع أن يصبح مكتمل التشغيل خلال عام ٢٠٢٦، في حال استمرار التحسن الأمني وتفعيل المعابر.

كما أفادت تقارير حديثة بأن إعادة تشغيل مقاطع من محور حلب - دمشق - نصيب، أسهمت في استعادة الوصول البري من تركيا إلى الأردن بعد انقطاع طويل. وتكمن أهمية هذا المحور في أنه لا

يختصر المسافة فحسب، بل يعيد سوريا إلى موقعها التقليدي كعقدة عبور تجاري إقليمي، بدل كونها ساحة نزاع معزولة (OECD, 2025, 65). وفي هذا الإطار، تظهر الفكرة الجوهرية: تركيا لا تنظر إلى سوريا بوصفها سوقاً استهلاكية فحسب، بل بوصفها ممراً استراتيجياً يعيد تشكيل خريطة التجارة الإقليمية. وكلما نجحت الحكومة الانتقالية في تثبيت الأمن على الطرق الدولية وحماية المعابر وتنظيم حركة العبور، تحولت الجغرافيا السورية من عبء أمني يفرض كلفاً إضافية إلى رصيد اقتصادي مشترك يعزز النمو والتكامل (Gause, 2025, 93). وهكذا يصبح استقرار الطرق الدولية، ولا سيما الشرايين الممتدة من الشمال إلى الجنوب، مؤشراً مباشراً على نجاح الانتقال السياسي. فالجغرافيا في هذه المرحلة ليست عنصراً ثابتاً، بل مورداً قابلاً للتحويل: إما أن يبقى مصدراً للتهديد والانقطاع، أو أن يتحول إلى منصة للتكامل الإقليمي تعود بالفائدة على سوريا وتركيا والمنطقة بأسرها.

ثالثاً: العلاقة بين الإعمار وعودة اللاجئين

لا يمكن تحليل الاقتصاد في مرحلة ما بعد سقوط نظام الأسد بمعزل عن ملف اللاجئين، إذ يشكل هذا الملف نقطة تقاطع بين الأمن والاقتصاد والسياسة في كل من سوريا وتركيا. بالنسبة لأنقرة، لا يُحتزل النقاش حول العودة في بعده الإنساني، بل يرتبط أيضاً بتكاليف داخلية سياسية واقتصادية تراكمت خلال أكثر من عقد، سواء على مستوى سوق العمل أو الخدمات العامة أو المزاج الاجتماعي (UNHCR, 2025, 57). غير أن العودة المستدامة لا يمكن أن تقوم على الضمان الأمني وحده. فحتى لو تراجعت مستويات العنف، فإن قرار العودة يظل رهين ما يمكن تسميته "اقتصاد الحد الأدنى": توافر سكن ملائم، وخدمات أساسية، وفرص عمل قابلة للاستمرار، إضافة إلى إطار قانوني يضمن الحقوق ويمنع التعسف. ومن دون هذه العناصر، تتحول العودة إلى حركة مؤقتة أو جزئية، بدل أن تكون مساراً دائماً لإعادة الاستقرار السكاني.

من هذا المنطلق، يصبح الإعمار بالنسبة لأنقرة وللحكومة السورية الجديدة أداة مزدوجة: فهو من جهة شرط لتحفيز العودة، ومن جهة أخرى وسيلة لتقليل الضغط الاجتماعي والاقتصادي داخل تركيا. فكلما توفرت بيئة اقتصادية قادرة على استيعاب العائدين، تراجعت احتمالات موجات نزوح جديدة، وانخفضت كلفة الاستضافة الطويلة الأمد (World Bank, 2025, 36).

إلا أن هذا الربط بين العودة والإعمار يظل هشاً أمام أي تراجع أمني. فالتطورات الأمنية حتى عام ٢٠٢٦، بما في ذلك محاولات تنظيمات متطرفة إعادة تنشيط خلاياها، تُظهر أن الاستقرار لا يزال عرضة للاهتزاز. وأي تصاعد في العنف أو اضطراب في بعض المناطق ينعكس مباشرة على قرارات الأفراد، فيؤجل العودة أو يدفع البعض إلى الهجرة مجدداً. كما أن عدم الاستقرار يعطل الاستثمارات، ويجعل المشاريع الاقتصادية أكثر عرضة للمخاطر، ما يبطل عملية خلق فرص العمل التي تُعد حجر الأساس لأي عودة مستدامة (Kirişci, 2024, 122).

وعليه، فإن ملف اللاجئين في مرحلة ما بعد ٢٠٢٤ لم يعد ملفاً إنسانياً منفصلاً، بل أصبح مقياساً لنجاح أو تعثر عملية إعادة بناء الدولة. فكلما نجحت سوريا في توفير شروط العيش الكريم، تحولت العودة إلى مسار طبيعي؛ وكلما تعثر الأمن أو الاقتصاد، بقيت الهجرة خياراً مطروحاً، بما يحمله ذلك من آثار مباشرة على التوازنات الداخلية في تركيا وعلى الاستقرار الإقليمي عموماً.

رابعاً: توظيف الاقتصاد كأداة لإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية

في مرحلة ما بعد سقوط نظام الأسد، لم يعد الاقتصاد مجرد ملف تنموي، بل أصبح لغة مركزية في صياغة السياسة الخارجية وإعادة إنتاج التوازنات الإقليمية داخل سوريا. فأسئلة من قبيل: من يمول مشاريع البنية التحتية؟ من يتولى إعادة بناء الموانئ والطرق؟ من يدير المعابر الحدودية؟ ومن يضبط طرق التجارة والطاقة؟ لم تعد تفاصيل تقنية، بل مؤشرات على شكل النفوذ في المرحلة الجديدة (Lynch, 2025, 83). في هذا السياق، تسعى تركيا إلى تحويل عامل القرب الجغرافي - الذي كان في سنوات الصراع مصدر تحديات أمنية - إلى رصيد اقتصادي منظم. فالقرب المكاني يمنح ميزة لوجستية، لكنه لا يتحول إلى نفوذ مستدام إلا إذا جرى تنظيمه عبر أطر قانونية واتفاقيات مؤسسية تمر عبر الدولة السورية الانتقالية، لا فوقها. وهنا يكمن الفرق بين نفوذ اقتصادي مستدام ونفوذ ظرفي قابل للتآكل؛ فإذا كانت إعادة الإعمار تخلق اعتماداً متبادلاً، والممرات البرية تعيد تشكيل الجغرافيا الاقتصادية، وتنظيم اقتصاد المناطق الحدودية يمنح استقراراً وظيفياً، فإن مجمل هذه العناصر يشكل شبكة مصالح مترابطة تعيد رسم خريطة التوازنات. الاقتصاد هنا لا يحل محل السياسة، بل يصبح أدواتها الأكثر فاعلية وأقل كلفة (Trenin, 2025, 28).

غير أن تثبيت هذا الدور يتطلب معادلة دقيقة: من جهة، تحتاج تركيا إلى ترسيخ حضورها الاقتصادي بما يكفي لضمان موقع مركزي في سوريا الجديدة؛ ومن جهة أخرى، ينبغي ألا يتحول هذا الحضور إلى عبء سياسي أو إلى مصدر اتهام بالتدخل أو الهيمنة. لذلك فإن المرور عبر مؤسسات الدولة السورية، وإشراكها في التخطيط والتنفيذ، يصبح شرطاً للحفاظ على شرعية التعاون وتجنب حساسيات إقليمية (Jones, 2025, 50). وفي المحصلة، يمكن القول إن الاقتصاد في مرحلة ما بعد ٢٠٢٤ يشكل وسيلة لإعادة إنتاج التوازنات الإقليمية بوسائل أقل صدامية. وبقدر ما تتجح تركيا في تحويل نفوذها الميداني السابق إلى شراكة اقتصادية مؤسسية طويلة الأمد، تستطيع أن تثبت دوراً مركزياً في سوريا الجديدة، من دون أن تتحمل وحدها كلفة الاستقرار أو تبعات الانخراط الأمني المباشر المستمر.

تُظهر المرحلة الراهنة أن الاقتصاد لم يعد ملفاً ثانوياً في المقاربة التركية لسوريا، بل أصبح مساراً حاسماً لتثبيت الاستقرار وإعادة هندسة النفوذ الإقليمي. فإحياء الممرات البرية نحو الأردن والخليج، والانخراط في الإعمار، وربط العودة بفرص العيش، كلها عناصر تجعل الدور التركي اقتصادياً بقدر ما هو أمني. غير أن هذا المسار سيظل هشاً ما لم تُحسم تحديات الأمن الانتقالي، ويُبين إطار قانوني وإداري سوري قادر على جذب التمويل وإدارة الموارد دون إعادة إنتاج منطق الفوضى.

المبحث الرابع

تركيا والقوى الإقليمية والدولية في سوريا الجديدة

أعاد سقوط نظام الأسد تشكيل "خريطة العلاقات" المحيطة بسوريا وتركيا معاً، لأن نظام الأسد كان يمثل نقطة ارتكاز لتحالفات ومحاور كاملة (International Crisis Group, 2025, 6). ومع انتقال سوريا إلى مرحلة حكم انتقالي وتشكيل حكومة انتقالية في آذار ٢٠٢٥ برئاسة الرئيس (أحمد الشرع)، لم تعد العلاقات الخارجية تدور حول "الصراع مع نظام قائم"، بل حول "التفاوض على قواعد النظام الجديد": من يضمن الأمن؟ من يمول الإعمار؟ من يعترف سياسياً؟ ومن يحدد مستقبل الشمال والحدود؟ (Lister, 2025, 11).

ضمن هذا الواقع، تحركت تركيا في شبكة علاقات شديدة التداخل، تجمع بين التنافس والتنسيق، وبين شراكات اضطرارية وتفاهات مرحلية، وهي شبكة لا يمكن إدارتها بمنطق المحاور الصلبة فقط، بل بمنطق "البراغماتية المتغيرة" تبعاً للملفات (Hall, 2025, 8).

أولاً: العلاقة مع روسيا: من تفاهات الضرورة إلى إعادة التفاوض على المصالح

شكلت روسيا الداعم الدولي الأبرز لنظام الأسد خلال سنوات الصراع في سوريا، إذ ارتبط حضورها العسكري والسياسي بشرعية النظام السابق واستمراره. ولذلك مثل سقوطه في كانون الأول ٢٠٢٤ اختباراً حقيقياً لوزن موسكو في شرق المتوسط، إذ فقدت الركيزة الأساسية التي استندت إليها لتعزيز نفوذها الإقليمي. في مرحلة ما بعد ٢٠٢٤، تغير السؤال الاستراتيجي بالنسبة لموسكو: لم يعد الهدف فرض بقاء نظام حليف، بل كيفية الحفاظ على حد أدنى من المصالح العسكرية والرمزية والسياسية في دولة جديدة لا يدين مركزها السياسي بالولاء ذاته. ويمكن القول بأن سقوط النظام كسر جزءاً مهماً من مرتكزات الدور الروسي، ودفع موسكو إلى مسار "إعادة تموضع قسري"، يهدف إلى حماية ما يمكن حمايته من نفوذ، بدل السعي إلى توسيعه (Barnes-Dacey, & Geranmayeh, 2024, 14).

هذا التحول انعكس بدوره على العلاقة مع تركيا. ففي سنوات الصراع، كانت قنوات التنسيق التركية - الروسية محكومة بمنطق "إدارة التباين" و"تجنب الصدام الميداني" خاصة في مناطق الشمال السوري. أما بعد السقوط، فقد انتقلت العلاقة إلى مستوى أكثر تعقيداً، إذ أصبح التنسيق مرتبطاً بإعادة التفاوض على طبيعة الحضور الروسي، ومناطق النفوذ المتبقية، وحدود دور موسكو في المرحلة الانتقالية. بالنسبة لأنقرة، يتيح تراجع الدور الروسي النسبي هامشاً أوسع للحركة، ويقال من اعتمادها على الوساطة الروسية في بعض الملفات، خاصة في الشمال السوري (Azizi, 2025, 5). غير أن ذلك لا يعني انقطاع قنوات الحوار، بل استمرارها ضمن إطار براغماتي يراعي المصالح المتبادلة في ملفات أوسع

تتجاوز سوريا مثل P ملفات الطاقة والتوازن في البحر الأسود. ومن ثم، تميل العلاقة إلى الاستمرار بصيغة "تفاهات عملية"، لكن دون مستوى الارتباط التكتيكي المكثف الذي ميز المرحلة السابقة. إن العلاقة التركية - الروسية في سوريا بعد سقوط نظام الأسد لم تعد علاقة إدارة أزمة مشتركة في ظل نظام قائم، بل علاقة إعادة تعريف أدوار في بيئة انتقالية جديدة. نجاح هذا المسار يعتمد على قدرة الطرفين على التكيف مع واقع لا تملك فيه موسكو موقع الهيمنة السابق، ولا ترغب فيه أنقرة في تحويل التنافس إلى مواجهة مفتوحة (Ülgen, 2025, 9).

ثانياً: العلاقة مع إيران: تراجع النفوذ دون انسحاب كامل من المشهد

أدى سقوط نظام الأسد إلى فقدان إيران ما يمكن وصفه بـ"الرافعة المؤسسية" التي مكنتها طوال سنوات الصراع من ممارسة نفوذ مباشر داخل مؤسسات الدولة في سوريا. فقد كان الارتباط العضوي بين طهران ودوائر القرار في دمشق يمنحها قدرة على التأثير في السياسات الأمنية والعسكرية، فضلاً عن ترسيخ شبكات اقتصادية واجتماعية موازية. ومع انهيار هذا المركز، تراجع مستوى النفوذ المؤسسي المباشر بصورة واضحة (Ramani, 2025, 12).

غير أن هذا التراجع لا يعني اختفاء إيران من المشهد السوري. فشبكات النفوذ غير المباشر، والعلاقات مع مجموعات محلية، وإمكانات التمويل والتسليح، تظل أدوات يمكن توظيفها لإعادة بناء حضور بأشكال أقل وضوحاً. كما أن أي تعثر في مسار الانتقال السياسي، أو اتساع في فجوات الأمن، قد يخلق بيئة تسمح لطهران باستعادة بعض أوراقها عبر دعم قوى محلية أو استثمار حالة عدم الاستقرار (Stein, 2025, 7).

وفي هذا السياق، يمكن القول إلى احتمالات نشاط شبكات تمرد أو عصابات مرتبطة ببقايا النظام السابق أو بجهات كانت جزءاً من بنيته الأمنية. وهو ما قد يفتح لإيران منافذ تأثير غير رسمية، حتى وإن لم يكن لها حضور معلن أو مباشر. فمرحلة الانتقال غالباً ما تنتج مساحات رمادية يمكن للفاعلين الإقليميين استثمارها للحفاظ على الحد الأدنى من النفوذ.

بالنسبة لتركيا، يضع هذا الواقع معادلة دقيقة يمكن وصفها بـ "إدارة تنافس" لا "حسم تنافس". فأنقرة تسعى إلى إنهاء الدور الإيراني في سوريا الجديدة، انطلاقاً من اعتبارات تتعلق بالأمن الإقليمي وتوازن النفوذ. لكنها في الوقت ذاته لا ترغب في انفجار فوضوي واسع نتيجة صراع نفوذ حاد، لأن أي اضطراب كبير سيحول الحدود الجنوبية مجدداً إلى مصدر استنزاف أمني دائم (Khalifa, 2024, 18).

لذلك تميل المقاربة التركية إلى احتواء التنافس ضمن سقف يمنع التصادم المباشر، ويقلل من مساحة الوكلاء المحليين. ويتجسد ذلك في الجمع بين التنسيق الأمني مع سوريا الجديدة، والحفاظ على قنوات اتصال إقليمية أوسع، بما يضمن تقليص هامش النفوذ الإيراني تدريجياً دون دفع الأمور نحو مواجهة

مفتوحة. وعليه، فإن العلاقة التركية - الإيرانية في سوريا ما بعد ٢٠٢٤ لا تقوم على قطيعة كاملة، ولا على شراكة، بل على توازن تنافسي حذر، تحكمه اعتبارات الاستقرار الإقليمي بقدر ما تحكمه حسابات النفوذ.

ثالثاً: العلاقة مع الولايات المتحدة: شراكة أمنية متحوّلة في ظل معادلة الشمال الشرقي

مثل ملف الشمال الشرقي في سوريا العقدة الأكثر تعقيداً في العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة خلال سنوات الصراع، خصوصاً فيما يتعلق بدعم واشنطن لقوات سوريا الديمقراطية بوصفها شريكاً محلياً في مكافحة تنظيم "داعش". فقد رأت أنقرة في هذا الدعم مصدر تهديد مباشر لأمنها القومي، نظراً لارتباط بعض مكونات هذه القوات ببنى تعتبرها تركيا امتداداً لحزب العمال الكردستاني (Khatib, 2024, 10). بعد سقوط نظام الأسد، دخلت هذه العلاقة طوراً جديداً مع تغيّر الوقائع الميدانية خلال ٢٠٢٤-٢٠٢٦. فقد أشارت تقارير إعلامية في شباط ٢٠٢٦ إلى بدء انسحاب أمريكي من إحدى أكبر القواعد في الشمال الشرقي (منطقة القسرك / الحسكة)، في إطار تحول "مشروط بالظروف" يرتبط بتقدير أن الحكومة الإنتقالية باتت تتحمل دوراً أكبر في مكافحة الإرهاب. هذا التطور - إن استمر - يمثل تحولاً مهماً في معادلة الوجود الأمريكي، ويخفف أحد مصادر التوتر البنيوي بين أنقرة وواشنطن (Gerges, 2025, 22). غير أن هذا التحول لا يلغي إشكالية ترتيب الشمال بالكامل. فانسحاب أو تقليص الحضور الأمريكي قد يفتح فراغاً نسبياً، ما يثير تساؤلات حول الجهة التي ستملأه: هل هي الدولة السورية المركزية؟ أم ترتيبات أمنية محلية معاد صياغتها؟ أم تهاجمات متعددة الأطراف؟ ومن ثم فإن تخفيف التوتر مع تركيا قد يقابله ارتفاع في مستوى التعقيد الاستراتيجي.

وفي الوقت ذاته، ظل ملف مكافحة تنظيم "داعش" حاضراً بقوة. إذ أعلن التنظيم في مطلع ٢٠٢٦ عن "مرحلة جديدة" من عملياته، وادعى تنفيذ هجمات ضد القوات الحكومية السورية، في محاولة لإثبات استمرارية نشاطه رغم التحولات السياسية. مثل هذه المؤشرات تجعل كلاً من واشنطن وأنقرة أقل ميلاً لسياسات انسحاب غير محسوبة، لأن أي فراغ أمني قد يُستثمر من قبل التنظيم لإعادة التموضع (Waters, 2024, 6).

وعليه، يمكن القول إن العلاقة التركية - الأمريكية في سوريا انتقلت من خلاف حاد حول سؤال "من يدير الشمال؟" إلى تفاوض أكثر تعقيداً حول "كيف يُدار انتقال السيطرة؟" وما الضمانات الأمنية البديلة التي تمنع نشوء تهديدات عابرة للحدود. وهذا التحول لا يعني نهاية التباينات، لكنه يعكس انتقالها من صدام مباشر إلى إدارة تفاوضية لمرحلة إعادة الترتيب، في بيئة إقليمية لا تزال قيد التشكل.

رابعاً: العلاقة مع الاتحاد الأوروبي: مقارنة تقوم على الاستقرار والهجرة والإعمار المشروط

ينظر الاتحاد الأوروبي إلى سوريا بعد سقوط نظام الأسد من زاويتين مترابطتين: أولاً، منع تشكل موجات لجوء جديدة قد تمتد آثارها إلى الداخل الأوروبي؛ وثانياً، ربط أي تمويل واسع لإعادة الإعمار بمعايير سياسية وحقوقية واضحة، وبخطوات ملموسة في مسار الانتقال السياسي. فبالنسبة للاتحاد الأوروبي، لا يُعد الاستقرار الأمني كافياً بحد ذاته، بل ينبغي أن يترافق مع مؤشرات على شمول سياسي، واحترام لحقوق المكونات، وبناء مؤسسات قادرة على الاستدامة (Jacobs, 2025, 3).

في هذا السياق، تصبح تركيا شريكاً وظيفياً لا غنى عنه للاتحاد الأوروبي. فهي تشكل بوابة جغرافية ولوجستية إلى سوريا، وتتحمل عبء استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين (Yeşiltaş, 2024, 15). كما تمتلك قدرة ملموسة على التأثير في الشمال السوري وفي حركة التجارة والحدود. ومن ثم، فإن أي استراتيجية أوروبية لاحتواء تدفقات الهجرة أو دعم الاستقرار السوري تمر - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - عبر التنسيق مع أنقرة.

غير أن هذا التعاون يظل "مشروطاً" بعدة عوامل. فمن جهة، يتأثر بمستوى التوترات السياسية الأوسع بين تركيا والاتحاد الأوروبي، سواء في ملفات شرق المتوسط أو قضايا حقوق الإنسان أو ترتيبات الهجرة. ومن جهة أخرى، يرتبط بمدى قدرة الحكومة الانتقالية على تقديم إشارات طمأنة للمجتمع الدولي حول التمثيل السياسي الواسع، وضمان حقوق الأقليات، وتقديم الإصلاحات المؤسسية. وقد أثرت هذه المسائل بوضوح عند الإعلان عن تشكيل الحكومة الانتقالية، حيث دعت أطراف أوروبية إلى توسيع قاعدة المشاركة وتعزيز الشفافية.

وعليه، فإن العلاقة التركية - الأوروبية في الملف السوري بعد ٢٠٢٤ تقوم على تقاطع مصالح واضح، لكنها لا تخلو من الحذر. فالإتحاد الأوروبي يحتاج إلى شريك إقليمي قادر على التأثير الميداني، وتركيا تحتاج إلى دعم أوروبي في تمويل الإعمار وتخفيف أعباء اللاجئين. غير أن هذا التقاطع يظل رهين توازن دقيق بين الاعتبارات الأمنية والإنسانية والسياسية، في بيئة انتقالية لم تستقر قواعدها النهائية بعد.

خامساً: العلاقات مع القوى العربية: انتقال من الاستقطاب السابق إلى براغماتية ما بعد ٢٠٢٤ أدى سقوط نظام الأسد إلى إعادة فتح الملف السوري على مستوى النظام العربي، بعد سنوات اتسمت بالاستقطاب الحاد والانقسام حول مستقبل سوريا. ففي مرحلة ما بعد ٢٠٢٤، برز اتجاهان داخل البيئة العربية: اتجاه يسعى إلى تثبيت الدولة ومنع انهيار مؤسساتها خشية الفوضى الإقليمية (Nasr, 2024, 29). واتجاه آخر يتبنى مقاربة حذرة، يراقب طبيعة القيادة الانتقالية الجديدة ومسارها السياسي قبل الانخراط الكامل.

هذا التحول يعكس انتقالاً من منطق الاستقطاب الأيديولوجي إلى منطق البراغماتية السياسية. فعدد من العواصم العربية بات ينظر إلى الاستقرار السوري بوصفه مصلحة مشتركة تتعلق بالأمن الإقليمي، وضبط الحدود، ومنع عودة التنظيمات المتطرفة، إضافة إلى اعتبارات إعادة الإعمار والاستثمار (Hokayem, 2025, 41).

بالنسبة لتركيا، يشكل هذا المناخ فرصة لتوسيع هامش الحركة. فكلما تحسنت العلاقات التركية مع بعض القوى العربية، ارتفعت فرص الشراكات في ملفات إعادة الإعمار والتمويل، وتراجعت حساسية "الدور التركي" إذا ما تم إدراجه ضمن ترتيبات متعددة الأطراف. فالمشاركة في مشاريع إقليمية مشتركة تقلل من صورة الانفراد أو الهيمنة، وتحوّل النفوذ إلى شبكة تعاون أوسع.

ولهذا تميل أنقرة في خطابها الرسمي بعد ٢٠٢٤ إلى تقديم نفسها بوصفها طرفاً يدعم "وحدة سوريا" و"الانتقال السلمي"، لا بوصفها قوة تسعى إلى فرض ترتيبات أحادية. وقد ظهر هذا التوجه في التصريحات المبكرة لوزارة الخارجية التركية عقب سقوط النظام، إذ جرى التأكيد على احترام السيادة السورية ودعم عملية سياسية شاملة.

إن هذا التحول في الخطاب يعكس إدراكاً بأن البيئة العربية الجديدة أقل تقبلاً لمعادلات النفوذ الصلب، وأكثر ميلاً إلى مقاربات الاستقرار التوافقي. ومن ثم، فإن نجاح تركيا في تثبيت موقعها الإقليمي بعد ٢٠٢٤ لا يعتمد فقط على قدرتها الميدانية أو الاقتصادية، بل أيضاً على قدرتها على إدماج دورها ضمن إطار إقليمي أوسع، يوازن بين المصالح ويحد من حساسيات التنافس.

المبحث الخامس

مستقبل التوازنات الإقليمية ودور تركيا

يشهد الشرق الأوسط منذ سقوط نظام الأسد تحولات عميقة في بنية التوازنات الإقليمية، إذ لم يعد الصراع يدور حول بقاء النظام السوري أو سقوطه، وإنما حول شكل الدولة السورية الجديدة، وطبيعة الترتيبات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي ستتسأ في مرحلة ما بعد الصراع. وفي هذا السياق، يظل الدور التركي أحد أهم المتغيرات المؤثرة في مستقبل المنطقة، نظراً لموقع تركيا الجغرافي، وتشابك مصالحها الأمنية والاقتصادية مع سوريا، وقدرتها على التأثير في مسارات التحول الإقليمي. وانطلاقاً من ذلك، يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات رئيسة لمستقبل التوازنات الإقليمية ودور تركيا خلال السنوات القادمة.

أولاً: سيناريو الشراكة الإقليمية

يقوم هذا السيناريو على نجاح الحكومة السورية الجديدة في تثبيت مؤسسات الدولة، واحتواء الفصائل المسلحة، والوصول إلى تفاهات داخلية بشأن شكل النظام السياسي الجديد، بالتوازي مع استمرار الدعم الإقليمي والدولي لعملية الانتقال السياسي. وفي ظل هذا المسار، تتحول سوريا تدريجياً من ساحة صراع إقليمي إلى منصة تعاون اقتصادي وأمني بين القوى الإقليمية المختلفة.

وتزداد فرص تحقق هذا السيناريو في ضوء التوجهات الإقليمية الحالية التي تميل إلى تخفيض مستويات الصراع المباشر، والتركيز على أولويات التنمية والاقتصاد وإعادة الإعمار. فالدول العربية، وخاصة السعودية والإمارات وقطر، باتت تنظر إلى استقرار سوريا بوصفه شرطاً ضرورياً لاستقرار المشرق العربي وربط مشاريع التنمية الإقليمية ببعضها البعض.

في هذا السياق، يمكن أن تنشأ شراكة تركية - عربية واسعة داخل سوريا، تقوم على توزيع الأدوار بين التمويل العربي والخبرة الفنية واللوجستية التركية، بما يسمح بإطلاق مشاريع إعادة الإعمار وربط الاقتصاد السوري بالمحيط الإقليمي. كما أن نجاح هذا السيناريو سيعزز فرص دمج سوريا في شبكات النقل والطاقة الجديدة التي يجري العمل عليها في المنطقة، بما في ذلك الربط مع مشروع طريق التنمية العراقي والممرات التجارية الممتدة نحو الخليج.

وعلى المستوى الأمني، يسمح هذا السيناريو بإقامة منظومة تعاون إقليمي جديدة تتجاوز منطوق المحاور التقليدية، وتقوم على مكافحة الإرهاب وضبط الحدود وإدارة ملفات الهجرة واللاجئين بصورة جماعية. وفي هذه الحالة تتحول تركيا إلى أحد الأعمدة الرئيسية للنظام الإقليمي الجديد في المشرق العربي، ليس من خلال القوة العسكرية فقط، بل عبر النفوذ الاقتصادي والمؤسسي.

ثانياً: سيناريو التنافس المنضبط

يفترض هذا السيناريو نجاحاً نسبياً للعملية الانتقالية في سوريا، لكنه لا يصل إلى مستوى بناء توافقات كاملة بين القوى المحلية والإقليمية. فالدولة السورية الجديدة تتجح في منع الانهيار، لكنها تبقى ساحة مفتوحة للتنافس السياسي والاقتصادي بين القوى المختلفة.

ويبدو أن هذا السيناريو هو الأكثر انسجاماً مع التطورات الإقليمية الراهنة. فالتنافس بين تركيا والدول العربية لم يعد يدور حول مستقبل النظام السوري كما كان في العقد السابق، وإنما حول طبيعة النفوذ داخل سوريا الجديدة، ومن يمتلك القدرة الأكبر على التأثير في عملية إعادة بناء الدولة والاقتصاد.

كما أن استمرار الغموض بشأن مستقبل النفوذ الإيراني، وعدم وضوح حدود الدور الأمريكي في شرق الفرات، سيبقي سوريا ساحة مفتوحة لتوازنات متحركة. وفي الوقت نفسه، ستواصل روسيا محاولاتها للحفاظ على جزء من نفوذها التقليدي، بينما ستسعى أوروبا إلى ربط مشاركتها الاقتصادية بشروط سياسية وأمنية محددة.

وفي ظل هذا الواقع، ستعمل تركيا على تثبيت مكاسبها الأمنية والسياسية في الشمال السوري، مع توسيع نفوذها الاقتصادي داخل مناطق أخرى، دون الدخول في مواجهة مباشرة مع القوى الإقليمية الأخرى. كما ستبقى المسألة الكردية محوراً أساسياً في حسابات أنقرة، خاصة في ظل استمرار المفاوضات المعقدة بين دمشق وقوات سوريا الديمقراطية.

ويمثل هذا السيناريو حالة من التنافس المستمر، لكنه تنافس محكوم بضوابط تمنع الانزلاق نحو صدامات إقليمية واسعة، لأن جميع الأطراف تدرك أن تكلفة عدم الاستقرار أصبحت أعلى من تكلفة التعايش مع توازنات ناقصة.

ثالثاً: سيناريو عدم الاستقرار المستمر

يقوم هذا السيناريو على فشل عملية بناء الدولة السورية الجديدة، واستمرار الانقسامات السياسية والعسكرية، وعدم قدرة الحكومة المركزية على فرض سلطتها على كامل الأراضي السورية. وفي هذه الحالة تتحول سوريا إلى ساحة مفتوحة للصراعات المحلية والإقليمية من جديد.

وتزداد احتمالات هذا السيناريو إذا فشلت التفاهات المتعلقة بالمسألة الكردية، أو عادت التنظيمات المتطرفة إلى استغلال الفراغات الأمنية، أو تصاعدت المنافسة بين القوى الإقليمية والدولية بصورة تتجاوز حدود التفاهات الحالية.

كما أن أي تصعيد إقليمي جديد، خصوصاً بعد وقف إطلاق النار بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل خلال الحرب الأخيرة، قد ينعكس مباشرة على الوضع السوري، ويؤدي إلى تعطيل مشاريع إعادة الإعمار وإعادة إنتاج أنماط الصراع السابقة.

وفي هذا السياق ستجد تركيا نفسها مضطرة إلى الحفاظ على وجود أمني وعسكري طويل الأمد داخل الشمال السوري، مع تحمل أعباء أمنية واقتصادية متزايدة. كما ستتعرض مشاريع الربط التجاري والطاقة التي تراهن عليها أنقرة لخطر التعثر، وستبقى الحدود الجنوبية مصدر استنزاف دائم للموارد والجهود الأمنية التركية.

الخاتمة

مثل سقوط نظام الأسد نقطة تحول بنوية في تاريخ سوريا الحديث، ليس فقط بوصفه نهاية لحقبة سياسية امتدت لأكثر من خمسة عقود، بل باعتباره لحظة أعادت تشكيل معادلات القوة في المشرق العربي بأكمله. وقد أظهرت الدراسة أن مرحلة ما بعد ٢٠٢٤ لا يمكن فهمها ضمن منطق "نهاية الصراع"، بل ضمن منطق "إعادة تأسيس الدولة" في بيئة إقليمية شديدة السيولة.

إن التحول السوري أفضى إلى إعادة توزيع فعلية للنفوذ الإقليمي: تراجع للدور الإيراني المباشر، إعادة تموضع روسي، تحولات في الحضور الأمريكي، ومحاولات أوروبية وعربية لإعادة الانخراط عبر بوابة الاستقرار والإعمار. وفي قلب هذه التفاعلات برزت تركيا بوصفها الفاعل الأكثر التصاقاً بالتحول السوري، بحكم الجوار الجغرافي، والتداخل الأمني، وملف اللاجئين، والتشابك الاقتصادي.

يمكن القول أن البعد الأمني ظل المحدد المركزي للمقاربة التركية، لكنه لم يعد محصوراً في مواجهة نظام معادٍ، بل انتقل إلى إدارة استقرار دولة قيد التشكل. فالمسألة الكردية، وضبط الحدود، ومكافحة التنظيمات المسلحة، كلها عناصر أعادت تعريف مفهوم الأمن القومي التركي في سياق انتقال سياسي سوري غير مكتمل. وفي المقابل، أظهر البعد الاقتصادي أن إعادة الإعمار والممرات التجارية وعودة اللاجئين ليست ملفات إنسانية أو تنموية فقط، بل أدوات لإعادة إنتاج التوازنات الإقليمية عبر المصالح المتبادلة.

أما على مستوى العلاقات الدولية، فقد كشفت مرحلة ما بعد ٢٠٢٤ أن تركيا تتحرك ضمن شبكة معقدة من التفاهات المتغيرة: إدارة تنافس مع إيران، إعادة تفاوض براغماتي مع روسيا، شراكة أمنية متحوّلة مع الولايات المتحدة، وتنسيق مشروط مع الاتحاد الأوروبي والقوى العربية. وهذا يعني أن الدور التركي في سوريا الجديدة ليس أحادي الاتجاه، بل نتاج موازنة دقيقة بين المصالح والتحديات.

فضلاً عن ذلك، فإن مستقبل التوازنات الإقليمية ما بعد سقوط نظام الأسد سيعتمد على قدرة الدولة السورية الانتقالية على تثبيت مؤسساتها واحتكار أدوات القوة، وعلى مستوى التوافق الدولي والإقليمي حول شكل النظام الجديد. وفي جميع السيناريوهات، يظل العامل الحاسم بالنسبة لتركيا هو مدى نجاح سوريا في الانتقال من حالة "الأمن الانتقالي" إلى "الدولة المستقرة".

وعليه، إن سقوط نظام الأسد لم يُنه معادلة النفوذ في المشرق، بل أعاد فتحها على أسس جديدة. وضمن هذه المعادلة، تقف تركيا أمام اختبار استراتيجي مزدوج: تحويل القرب الجغرافي والتأثير الميداني إلى شراكة مؤسسية طويلة الأمد مع سوريا الجديدة، مع تجنب الانزلاق إلى استنزاف أمني ممتد. إن نجاح هذا التوازن سيحدد ما إذا كانت مرحلة ما بعد ٢٠٢٤ ستُسجل بوصفها نقطة صعود للدور التركي في النظام الإقليمي، أم محطة انتقالية مليئة بالمخاطر غير المحسوبة.

الاستنتاجات

١. أدى سقوط نظام الأسد إلى إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية في المشرق العربي، حيث انتقل الصراع من مرحلة التنافس على بقاء النظام إلى مرحلة التنافس على بناء الدولة السورية الجديدة وتحديد قواعد النظام الإقليمي الناشئ.
٢. برزت تركيا بوصفها الفاعل الإقليمي الأكثر استفادة من التحولات السورية، مستندة إلى موقعها الجغرافي وقدراتها الأمنية والاقتصادية وشبكة علاقاتها مع القوى الفاعلة داخل سوريا، الأمر الذي منحها فرصة لتعزيز نفوذها الإقليمي بصورة غير مسبقة.
٣. أثبت البحث أن مستقبل الدور التركي في سوريا يبقى مرتبطاً بمدى نجاح عملية بناء الدولة السورية الجديدة، إذ إن الاستقرار المؤسسي والأمني يشكّلان شرطاً أساسياً لتحويل المكاسب التركية الحالية إلى مكاسب استراتيجية طويلة الأمد.
٤. تحولت إعادة الإعمار والممرات التجارية وملف اللاجئين من قضايا اقتصادية وإنسانية إلى أدوات رئيسة لإعادة تشكيل النفوذ والتوازنات الإقليمية، بما يعكس انتقال مركز النقل من التنافس العسكري إلى التنافس الاقتصادي والجيوسياسي.
٥. تشير الاتجاهات الإقليمية الراهنة إلى أن مستقبل المشرق العربي سيتحدد بقدرة القوى الإقليمية، وفي مقدمتها تركيا، على إدارة التنافس القائم ضمن أطر تعاونية مستقرة، بما يمنع عودة الصراعات التقليدية ويؤسس لنظام إقليمي أكثر توازناً واستقراراً.

المصادر والمراجع

- Alfoneh, A.** (2025). *Iran's Revolutionary Guards and Regional Power*. Washington, DC: Middle East Institute.
- Aydıntaşbaş, A.** (2025). *Turkey's New Security Calculus in Syria*. European Council on Foreign Relations (ECFR).
- Azizi, H.** (2025). *Iran's Networks in a Post-Assad Syria*. German Institute for International and Security Affairs (SWP).
- Barnes-Dacey, J., & Geranmayeh, E.** (2024). *Rebuilding Syria: The Politics of Conditional Engagement*. European Council on Foreign Relations (ECFR).
- Buzan, B., & Wæver, O.** (2024). *Regions and Powers: The Structure of International Security*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Çağaptay, S.** (2024). *A Sultan in Autumn: Erdogan Faces Turkey's Uncontainable Forces*. London: I.B. Tauris.
- Çağaptay, S.** (2025). *Turkey's Middle East Strategy*. Washington Institute for Near East Policy.
- Cordesman, A. H.** (2025). *Security Dynamics in the Middle East*. Washington, DC: Center for Strategic and International Studies (CSIS).
- CSIS.** (2025). *Security Cooperation in the Middle East*. Washington, DC: Center for Strategic and International Studies.
- Dalay, G.** (2025). *Turkey's Role in Post-Assad Syria*. Washington, DC: Brookings Institution.
- European Bank for Reconstruction and Development (EBRD).** (2025). *Regional Trade Corridors Report*. London.
- European Commission.** (2025). *Syria Reconstruction and EU Conditionality*. Brussels.
- European Union.** (2025). *Syria Reconstruction Policy*. Brussels.
- European Bank for Reconstruction and Development.** (2025). *Regional Trade Corridors Report*. London: European Bank for Reconstruction and Development.
- Gause III, F. G.** (2025). *The New Middle East: Power Competition in the 21st Century*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Gerges, F. A.** (2025). *Regional Order After the Syrian War*. London School of Economics Middle East Centre.
- Gerges, F. A.** (2025). *The Middle East After Syria's War*. London School of Economics Middle East Centre.
- Gunter, M. M.** (2024). *The Kurds and the Future of Turkey*. Cham: Palgrave Macmillan.
- Hall, N.** (2025). *Post-Assad Syria: Reconstruction Without Consensus*. Center for Strategic and International Studies (CSIS).
- Heydemann, S.** (2025). *Post-Conflict Transitions and State Reconstruction*. Washington, DC: Brookings Institution
- Heydemann, S.** (2025). *Reconstruction and Governance in Syria*. Washington, DC: Brookings Institution.
- Hinnebusch, R.** (2024). *The International Politics of the Syrian Conflict*. Manchester: Manchester University Press.
- Hinnebusch, R.** (2024). *State Formation in Post-Conflict Syria*. Manchester: Manchester University Press.
- Hinnebusch, R.** (2025). Syria Transition and Regional Politics. *Journal of Middle East Policy*.
- Hokayem, E.** (2024). *Syria's Uprising and the Fracturing of the Levant* (Updated ed.). London: Routledge.
- Hokayem, E.** (2025). *Syria's Transition and the Limits of External Influence*. Beirut: International Institute for Strategic Studies.

- International Crisis Group.** (2026). *Managing Syria's Armed Factions*. Report No. 260. Brussels.
- International Crisis Group.** (2026). *Syria After Assad: Transition Challenges*. Report No. 256. Brussels.
- International Crisis Group.** (2025). *Syria's New Phase: Transition, Fragmentation, and Regional Competition*. Report No. 255. Brussels.
- International Crisis Group.** (2026). *Turkey's Syria Strategy After Assad*. Report No. 258. Brussels.
- Jacobs, A.** (2025). *ISIS Activity in Post-Conflict Syria*. International Crisis Group.
- Jones, S. G.** (2025). *Counterterrorism and Irregular Warfare*. Washington, DC: Center for Strategic and International Studies.
- Khalifa, D.** (2025). *Local Power Structures in Post-Conflict Syria*. Brussels: International Crisis Group.
- Khatib, L.** (2024). *Europe and Syria: Stability vs. Accountability*. Chatham House.
- Khatib, L.** (2025). *Post-Conflict Syria and External Actors*. Carnegie Middle East Centre.
- Kirişci, K.** (2024). *Syrian Refugees and Turkey*. Washington, DC: Brookings Institution Press.
- Kirişci, K.** (2024). *Turkey and Regional Economic Integration*. Washington, DC: Brookings Institution Press.
- Kirişci, K.** (2024). *Turkey and the West: Fault Lines in a Troubled Alliance*. Washington, DC: Brookings Institution Press.
- Lister, C.** (2025). *Syria After Assad: Transition Risks and Jihadist Resurgence*. Middle East Institute.
- Lynch, M.** (2025). *The New Arab Order*. *Foreign Affairs*, 104(1), 79–88.
- Nasr, V.** (2024). *Geopolitics of Reconstruction in the Middle East*. *Johns Hopkins SAIS Review*, 29–41.
- Mansour, R.** (2025). *Iran's Networks of Influence in the Middle East*. London: Chatham House.
- OECD.** (2025). *Trade Facilitation in the Middle East*. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development.
- Pierini, M.** (2024). *Turkey's Foreign Policy in a Turbulent Middle East*. Brussels: Carnegie Europe.
- Ramani, S.** (2025). *Russia's Role in Syria After Strategic Setback*. Royal United Services Institute (RUSI).
- Smyth, P.** (2024). *Iran's Strategic Role in Syria*. Washington Institute for Near East Policy.
- Stein, A.** (2025). *US Military Drawdown and the Future of Northeast Syria*. Foreign Policy Research Institute (FPRI).
- Stein, A.** (2025). *The Evolution of Turkey's Military Strategy in Syria*. Foreign Policy Research Institute (FPRI).
- Tol, G.** (2026). *Regional Rivalries in Syria*. Middle East Institute.
- Tol, G.** (2025). *Turkey's Kurdish Question and Regional Security*. Middle East Institute.
- Trenin, D.** (2025). *Russia in the Middle East*. Carnegie Moscow Centre.
- Trenin, D.** (2025). *Russia's Middle East Strategy After Syria*. Carnegie Endowment for International Peace.
- Ülgen, S.** (2025). *Turkey's Strategic Recalibration in Northern Syria*. Carnegie Europe.
- UNDP.** (2025). *Syria Recovery Framework*. New York: United Nations Development Programme.
- UNHCR.** (2025). *Global Trends: Forced Displacement*. Geneva: United Nations High Commissioner for Refugees.
- UNHCR.** (2025). *Syria Refugee Return Trends*. Geneva: United Nations High Commissioner for Refugees.



-
- U.S. Department of Defense.** (2026). *Annual Threat Assessment*. Washington, DC.
- U.S. Department of Defense.** (2026, February). *Counter-ISIS Operations Report*. Washington, DC.
- Waters, G.** (2024). *Security Fragmentation in Syria's Transition Phase*. Middle East Institute.
- World Bank.** (2026). *Middle East Economic Update*. Washington, DC: World Bank.
- World Bank.** (2025). *Refugees and Economic Recovery*. Washington, DC: World Bank.
- World Bank.** (2026). *Syria Economic Outlook*. Washington, DC: World Bank.
- Yeşiltaş, M.** (2024). *Turkey as a Balancing Power in the Middle East*. SETA Foundation Report.
- Yeşiltaş, M.** (2026). *Turkey's Security Architecture in Syria*. Ankara: SETA Foundation.
- Yeşiltaş, M., & Kardaş, T.** (2025). *Geopolitics of Syria Conflict and Turkey*. Ankara: SETA Publications.